

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية  
الدورة الثانية

جنيف، ٧-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

## جدول الأعمال المؤقت وشروحه

### أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- تمويل التنمية: الديون والقدرة على تحمل الديون والقضايا البنوية المترابطة
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية
- ٥- اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

### ثانياً - شروح جدول الأعمال

#### البند ١

#### انتخاب أعضاء المكتب

- ١- وفقاً للممارسة المتبعة، يُقترح أن ينتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بتمويل التنمية رئيساً ونائباً للرئيس - مقررًا.



## البند ٢

### إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- قد يرغب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية في إقرار جدول الأعمال المؤقت الوارد في الفصل الأول أعلاه.

٣- ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الافتتاحية للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي، التي ستُفتتح في الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، لتناول المسائل الإجرائية (البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال) ولإدلاء ببيانات استهلاكية. وخلال الجلسة العامة الختامية التي ستُعقد يوم الجمعة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، سينظر في اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي إلى مجلس التجارة والتنمية، بما في ذلك توصيات سياساتية متفق عليها، و جدول الأعمال المؤقت لدورته الثالثة (البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال، على التوالي)، المقرر عقدها في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، على النحو المنصوص عليه في اختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي (TD/B(S-XXXI)/2)، المرفق الرابع، الفصل الثاني، الفقرة ٦).

٤- وستخصّص الجلسات المتبقية لمناقشات موضوعية بشأن المسائل التي تدرج في إطار البند ٣ من جدول الأعمال.

#### الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه TD/B/EFD/2/1

## البند ٣

### تمويل التنمية: الديون والقدرة على تحمل الديون والقضايا البنوية المترابطة

٥- خلال الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، التي عقدت في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، اتفقت الدول الأعضاء على أن يكون موضوع الدورة الثانية هو الديون والقدرة على تحمل الديون والقضايا البنوية المترابطة (انظر TD/B/EFD/1/3، المرفق الأول).

٦- فبعد مرور عشر سنوات على الأزمة المالية العالمية، ما زال الاقتصاد العالمي يُيدي اعتماداً غير صحي على الديون. وفي الفترة بين عام ٢٠٠٨ ونهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧، ارتفع مجموع أرصدة الديون العالمية من ١٤٢ تريليون دولار إلى ٢٣٠ تريليون دولار، أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج العالمي الإجمالي<sup>(١)</sup>. ووفقاً لبيانات مصرف التسويات الدولية، أصبحت نسبة الدين العالمي إلى الناتج المحلي الإجمالي الآن أعلى بما قدره ٤٠ في المائة مما كانت عليه في بداية الأزمة المالية العالمية<sup>(٢)</sup>. وبسبب الضعف الناتج عن ذلك والأداء البطيء للنمو في اقتصاد عالمي خاضع لهيمنة العمليات المالية، تأثرت سلباً قدرة البلدان النامية على تحمل الديون لفترة من الزمن، مما يهدد بتقويض إنجازات العقد الأول، الهادئ نسبياً، من القرن

(١) Institute of International Finance, 2018, Global Debt Monitor Data، كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(٢) G Tett, 2017, How we all became addicted to cheap debt, Financial Times، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

الحادي والعشرين، الذي تمكنت خلاله بلدان نامية عديدة من تحقيق استقرار في أوضاع ديونها وتحسينها بفضل مزيج من العوامل المتمثلة في الإجراءات الدولية لتخفيف عبء الديون، وبيعة اقتصادية خارجية مواتية، ونمو محلي قوي نتيجة ذلك<sup>(٣)</sup>. ورغم أن توافر بيانات متفاوتة بشأن العديد من البلدان النامية يجعل من الصعب إصدار بيانات دقيقة، تشير التقديرات إلى أن نصيب هذه البلدان من أرصدة الديون العالمية قد ارتفع من ٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٦ في المائة في عام ٢٠١٧<sup>(٤)</sup>. وتدق الآن أجراس الإنذار بشأن مخاطر أزمة ديون عامة جديدة في البلدان النامية: هناك سبعون دولة من الاقتصادات النامية ذات الدخل المنخفض مؤهلة للحصول على قروض ميسرة الشروط في إطار الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي. ووفقاً لهذا الصندوق، من بين البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات والبالغ عددها ٦٨ بلداً، هناك سبعة بلدان في حالة تخلف عن السداد (مما يمثل ارتفاعاً من عدد ٣ المسجل في عام ٢٠١٥)، و٢٣ بلداً في خطر شديد بأن تتخلف عن السداد (مما يمثل ارتفاعاً من عدد ١٥ المسجل في عام ٢٠١٥) و٢٦ بلداً في خطر معتدل بأن تتخلف عن السداد، مما يمثل انخفاضاً عن عدد ٣٣ المسجل في عام ٢٠١٥<sup>(٥)</sup>. وتشير التقييمات إلى أن ١٢ فقط من هذه البلدان (١٧ في المائة) في خطر ضعيف بأن تتخلف عن السداد، مقارنة بعدد ٢٠ المسجل في عام ٢٠١٥، ولا يشمل هذا البلدان النامية ذات الدخل المرتفع، المعروفة بأنها تعاني من حالة مديونية حرجة أو تقترب منها.

٧- والعديد من السمات الخاصة لأوجه الضعف المتزايدة لدى البلدان النامية إزاء الديون معروف منذ أزمات الديون والأزمات المالية التي عرفتتها البلدان النامية سابقاً في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. فالركود في الاقتصادات المتقدمة، أو بطء الطلب الإجمالي العالمي، على نطاق أوسع، يقوض قدرة البلدان النامية على تسديد الديون الخارجية القائمة. وتؤدي تدفقات الائتمانات الدولية الرخيصة، المسيرة للدورات الاقتصادية والمتزايدة الحجم، التي تنجم عن قرارات متعلقة بالسياسات الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة، إلى عدم استقرار مالي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي في الاقتصادات النامية؛ وإلى تقلب أسواق السلع الأساسية، المتضررة هي نفسها من عدم الاستقرار المالي، والمضاربة والركود الاقتصادي، إضافة إلى الاضطراب. وهذه المرة، تعقدت هذه المسائل المألوفة بسبب السرعة الكبيرة لاندماج البلدان النامية في أسواق مالية دولية متقلبة وغير منظمة إلى حد كبير، مما زاد من حدة تعرض هذه الاقتصادات - في القطاعين العام والخاص معاً - إلى مخاطر السوق العالية في كثير من الأحيان. وهكذا، وفيما يخص البلدان النامية بأكملها، ارتفع نصيب الديون العامة الخارجية والمكفولة حكومياً المستحقة لدائنين من القطاع الخاص من ٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٠ في المائة في عام ٢٠١٧.

(٣) انظر International Monetary Fund, 2018, Macroeconomic developments and prospects in low-income developing countries, International Monetary Fund Policy Paper

(٤) Institute of International Finance, 2018, Global Debt Monitor، متاح في: [www.iif.com/publication/global-debt-monitor/global-debt-monitor-February-2018](http://www.iif.com/publication/global-debt-monitor/global-debt-monitor-February-2018) (اطلع عليه في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨).

(٥) صندوق النقد الدولي، قائمة مع تحليل القدرة على تحمل الديون بالبلدان المنخفضة الدخل والمؤهلة للاستفادة من الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٨. تضم القائمة الكاملة ٧٠ بلداً؛ ولا تتوفر بيانات بشأن بلدين منها.

لكن وليس منذ زمن طويل، عندما بدأ أنه لا حدود تقريباً لحجم الديون التي كان يمكن حتى لأقل البلدان نمواً أن تبيعها للمستثمرين التواقين لشرائها، ارتفعت قيمة إصدارات السندات السيادية الدولية في هذه الاقتصادات من بليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقرب ١٨ بليون دولار في عام ٢٠١٤. وقد أدى الانعكاس المفاجئ لصافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الاقتصادات النامية منذ عام ٢٠١٤ إلى زيادات كبيرة وواسعة النطاق في عائدات أسواق السندات السيادية الدولية. وبالنظر إلى ارتفاع مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بإصدار الديون بالعملة الأجنبية، فقد اعتمدت حكومات كثيرة في البلدان النامية بشكل أقوى على الدين العام المحلي الصادر بالعملة المحلية. ومع ذلك، يأتي هذا مع مخاطره الخاصة، مثل الضغوط التضخمية وحالات التضارب في آجال الاستحقاق، الناشئة عن التكاليف الباهظة للأوراق المالية الحكومية طويلة الأمد في معظم البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، عندما يحتفظ المستثمرون الأجانب بمراكز كبيرة في أسواق السندات المحلية، يبقى خطر التعرض لأوضاع مالية واقتصادية عالمية متقلبة في الأسواق المضيفة مرتفعاً. ولا يقتصر الأمر على النظم المالية والمصرفية الضعيفة في البلدان النامية غير المجهزة على نحو كاف لإدارة هذه المخاطر، بل إن الطبيعة العامة لبعض هذه المخاطر تفرض تحديات سياسية كبيرة حتى بالنسبة لحكومات الاقتصادات المتقدمة. وحالياً، يتمثل أحد الشواغل الأساسية في هذا الصدد في حدوث زيادات حادة في ديون قطاعات الشركات غير المالية في الأسواق المتقدمة والأسواق الناشئة الأكبر على حد سواء. ووفقاً لبعض التقديرات، يُعتبر أكثر من ثلث الشركات غير المالية، على الصعيد العالمي، عالية الاستدانة، حيث تبلغ فيها نسبة الاستدانة أو نسبة الديون إلى الإيرادات ٥ وما فوق<sup>(٦)</sup>.

٨- وتثير هذه التحديات وغيرها من التحديات أمام قدرة البلدان النامية على تحمل الديون قلقاً أكبر، بما أن سندات الدين عنصر هام في أي استراتيجية لتمويل التنمية، من حيث المبدأ. ويقدر ما تُستخدم سندات الدين هذه لزيادة القدرات الإنتاجية، فإنها تساهم في زيادة الدخل وعائدات التصدير اللازمة لتسديد الدين. لكن في الحالات التي ينجم فيها الدين بالأساس عن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة على الأمد القصير التي غالباً ما تكون غير متصلة بالتمويل الطويل الأمد للاستثمار الإنتاجي وللتجارة في الاقتصاد الحقيقي، فإنه قد يؤدي إلى فقاعات في أسعار الأصول، ومغالاة في تقييم العملة، وواردات زائدة، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي. ويمكن للمبالغ المستحقة التي على عاتق المدينين أن تتجاوز بسرعة قدرتهم على توليد الموارد المطلوبة لتسديد ديونهم. وإن تجنب هذا النوع من فخاخ الديون، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الفرص المحتملة التي يتيحها الابتكار المالي في الأسواق المالية الدولية، هو التحدي الرئيسي الذي تواجهه البلدان النامية أثناء سعيها إلى تعبئة الموارد المحلية والدولية لتمويل التنمية، بما في ذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٩- وسيبحث الاجتماع الموضوعي الأول، المقرر عقده في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، طبيعة وأسباب أوجه الضعف الحالي في القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية، في سياق احتياجات هذه البلدان العامة إلى التمويل الإنمائي. وفي حين أن سندات الدين مهمة، فهي ليست الوسيلة الوحيدة لتمويل التنمية. ولذلك، لا بد من مناقشة كيفية استخدامها على

(٦) S and P Global, 2018, Global corporate leverage, trends 2018: Debt high, defaults low – Something's gotta give. ٥ شباط/فبراير.

أحسن وجهه، في سياق السبل البديلة لتمويل التنمية. وستركز الاجتماعات الموضوعية المتبقية للدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي على الخيارات السياساتية الدولية والإقليمية والوطنية لمعالجة تزايد أوجه ضعف البلدان النامية إزاء الديون، في إطار التمويل الأوسع للتنمية واستناداً إلى الأسئلة التوجيهية المتفق عليها لهذه الدورة، وهي:

(أ) كيف يمكن التخفيف من أوجه الضعف الحالية التي تعاني منها البلدان النامية إزاء الديون ومنع أزمات الديون السيادية والأزمات المالية في البلدان النامية؟

(ب) كيف يمكن الاستفادة بنجاح من التمويل بالديون السيادية، الخارجية والمحلية، لأغراض التنمية المستدامة في المستقبل؟

(ج) ما هي التغييرات المؤسسية والسياساتية والتنظيمية المطلوب إجراؤها على الصعيد الدولي لضمان أن تدعم هياكل إدارة الاقتصاد العالمي بشكل أفضل الاستخدام المسؤول للديون، من جانب المقترضين والمقرضين، لتمويل التنمية المستدامة؟

(د) كيف يمكن تحسين الأطر والأدوات القائمة لضمان إيجاد حلول فعالة ومنصفة وشفافة لأزمات الديون السيادية؟

١٠- ولتسهيل المناقشة، ستعد أمانة الأونكتاد مذكرة معلومات أساسية تستعرض التطورات الأخيرة المتعلقة بزيادة أوجه الضعف في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون والخيارات السياساتية الرئيسية للتخفيف من أوجه الضعف هذه، استناداً إلى الأسئلة التوجيهية المذكورة آنفاً. وبالإضافة إلى ذلك، يشجّع الخبراء على إعداد مقالات عن القضايا قيد المناقشة. وستتاح هذه الورقات قبل موعد الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي بالشكل واللغة اللذين ترد بهما.

#### الوثائق

Financing for development: Debt and debt sustainability, and interrelated systemic issues

TD/B/EFD/2/2

## البند ٤

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

١١- يُتوقع من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، بصفته الهيئة التحضيرية للدورة الثالثة، أن يتفق على جدول الأعمال المؤقت لدورته المقبلة، استناداً إلى تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، المعنون " *Financing for Development: Progress and Prospects 2018* " (التمويل من أجل التنمية: التقدم والآفاق ٢٠١٨)، وفي ضوء مداوات المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## البند ٥

## اعتماد تقرير الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

١٢ - وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، ستُعد توصيات سياساتية متفق عليها، بناء على مناقشاته ومداولاته، لاعتمادها وتقديمها إلى مجلس التجارة والتنمية.

١٣ - كما سيجري، تحت إشراف رئيس الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي، إعداد تقرير عن الاجتماع وتقديمه إلى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيه. وقد يود فريق الخبراء الحكومي الدولي أن يأذن لنائب الرئيس - المقرر بوضع اللمسات الأخيرة على التقرير بعد اختتام دورته الثانية.

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالسيدة ستيفاني بلانكينبورغ، شعبة  
العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد Ms. Stephanie Blankenburg, Division of Globalization  
and Development Strategies, UNCTAD (Stephanie.blankenburg@unctad.org)